

تحرك عاجل

أَسْقِطُوا حُكْمَ الْإِعْدَامِ ضِدَّ أَحَدِ الْكَاشِفِينَ عَنِ الْفَسَادِ

محمد بن حليمة هو ناشط ومسؤول عسكري سابق كشف عن فساد مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى بالجزائر على شبكة الإنترنت. وطلب اللجوء إلى إسبانيا، إلا أن السلطات الإسبانية أعادته قسراً إلى الجزائر في مارس/آذار 2022، دون اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة، أو تقييم طلب لجوئه. وسجنته السلطات الجزائرية في سجن الحراس بالجزائر العاصمة، قبل نقله إلى سجن البليدة العسكري، حيث ينتظر استكمال التحقيقات معه ومحاكمته في إطار عدة دعاوى أمام محاكم عسكرية ومدنية. وحُكِمَ عليه بالإعدام غيابياً، بينما كان لا يزال طالباً للجوء إلى إسبانيا، بتهمتي التجسس والانشقاق.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعييركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية الجزائرية

عبد المجيد تبون

رئاسة الجمهورية

ساحة محمد صديق بن يحيى، المرادية، الجزائر العاصمة

16000 الجزائر

فاكس: +213 02169 15 95

البريد الإلكتروني: President@el-mouradia.dz

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

تنتابنا الصدمة بشأن الأنباء حول إصدار إحدى المحاكم العسكرية حكماً بإعدام محمد بن حليمة، الناشط والمُسؤول العسكري السابق وأحد الكاشفين عن ممارسات الفساد، بتهمتي التجسس والانشقاق. ولم يُعلم محمد بن حليمة بهذا الحكم حتى 8 ماي/أيار، بعد حوالي شهرين من إعادته القسرية إلى الجزائر في 24 مارس/آذار 2022. ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية، اعتدت قوات الأمن بدنياً على محمد بن حليمة، لدى وصوله إلى الجزائر. وأُحجز في بادئ الأمر في سجن الحراش بالجزائر العاصمة، في نفس العابر الذي يُحتجز فيه معتقلون من الحراك، ثم نُقل لاحقاً إلى سجن البليدة العسكري، حيث ينتظر استكمال التحقيقات معه ومحاكمته في إطار عدة دعاوى أمام محاكم عسكرية ومدنية.

وأعادت السلطات الإسبانية محمد بن حليمة قسراً إلى الجزائر، دون أن تُجري تقييماً كاملاً لطلب لجوئه، مما ينتهك حقوقه في مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وما يُعد انتهاكاً صارخاً للالتزاماتها الدولية بشأن عدم الإعادة القسرية. وإضافة إلى ذلك، تجاهلت السلطات الإسبانية الضجة الدولية المثاررة بشأن سلامة محمد بن حليمة، بما في ذلك التقرير المقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى الحكومة الإسبانية والذي أفاد فيه بأنه ينبغي النظر في طلب لجوئه على نحو وافٍ في إطار إجراء منظم، لا المتسارعة إلى رفضه، دافعاً بأن خطر تعرضه للتعذيب يُعد حقيقة وأن تجريم الجزائر للمعارضة السلمية يُعتبر أمراً مُعترضاً به على الصعيد الدولي.

وقد حُكم على محمد بن حليمة غيابياً في دعوتين أخرىين بالسجن لمدة يصل مجموعها إلى 20 عاماً، بتهم تضمنت "المشاركة في جماعة إرهابية" و"نشر أخبار زائفة تقوض الوحدة الوطنية"، بموجب المادتين 87 مكرر 3 و196 مكرر من قانون العقوبات، بالترتيب، وهما مادتان تستغلهما السلطات كثيراً لتجريم التعبير السلمي عن الآراء. وفي ليلة 13 ماي/أيار، اعتُقل محام ظهر في مقطع فيديو على فيسبوك، مع والدة محمد بن حليمة في 12 ماي/أيار، وحُمل السلطات المسئولة عن التشهير بمحمد بن حليمة ببٍّ مقطع فيديو بشأنه على قنوات التلفزيون الحكومية.

ونحثكم على ضمان الإفراج عن محمد بن حليمة، وعلى إنهاء ملاحقة القضائية بالتهم التي ترجع إلى انتقاده للسلطات الجزائرية وممارسة حقوقه في حرية الرأي والتجمع، وإلغاء الحكم بإعدامه. وريثما يُفرج عنه، نحثكم على ضمان أن تفي ظروف احتجازه بالمعايير الدولية، وأن تتم حمايته من التعرض

للتغذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وأخيراً، نحثكم على مواصلة منحه الحق في التواصل
بانتظام مع أسرته ومحاميه، والامتناع عن ممارسة أي نوع من الترهيب ضد فريق دفاعه.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

محمد بن حليمة مواطن جزائري طلب اللجوء إلى إسبانيا وفرنسا، وهو مسؤول عسكري سابق كشف عن أعمال فساد ارتكبها مسؤولون عسكريون جزائريون رفيعو المستوى، عبر قناة على [يوتيوب](#)؛ وشارك في الاحتجاجات السلمية ضد السلطات الجزائرية التي اندلعت في 2019 بالبلاد.

ولدى ترحيله إلى الجزائر، نشرت السلطات الجزائرية أباء "احتجاز" محمد بن حليمة على نطاق واسع ونحو مُكثّف في جميع وسائل الإعلام، وانتهكت على نحو خطير حقه في الخصوصية، إلى جانب حقوقه في المحاكمة العادلة، وعلى وجه الخصوص حقه في عدم إجباره على الإدلاء بشهادة تُدينِه. وبثت محطات البث الإذاعي المحلية بالجزائر مقطع فيديو "يُعترف" محمد بن حليمة فيه بارتكاب جرائم التآمر ضد الدولة، مُؤكداً بأنه لم يُعامل معاملة سيئة خلال احتجازه. وكان محمد بن حليمة قد نشر بنفسه مقطع فيديو من مركز احتجاز بفالنسيا في إسبانيا، قبل ترحيله القسري إلى الجزائر، مُحذّراً من أن تلك الاعترافات المُصوّرة بالفيديو لن تكون حقيقة، ولن تُشير إلى شيء سوى أنه "تعرّض للتعذيب الشديد على أيدي أجهزة المخابرات".

ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية، وصل محمد بن حليمة إلى إسبانيا في 1 سبتمبر/أيلول 2019، بتأشيرية شنغن سارية. وتقدم بطلب للجوء إلى إسبانيا، وحصل على تصريح بالإقامة من السلطات الإسبانية، الذي جده و كان سارياً حتى 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وفي 23 أوت/آب 2021، تلقى استدعاءً من مركز الشرطة في بلباو بإسبانيا. ولخوفه من إمكانية تسليمه إلى الجزائر، لاذ بالفرار إلى فرنسا بعد ذلك بفترة وجيزة. ويرجع خوفه من التسليم إلى حالة مشابهة، إذ سلمت إسبانيا محمد عبد الله، مسؤول عسكري سابق وطالب لجوء، إلى الجزائر في 20 أوت/آب 2021.

وأُعتقل محمد بن حليمة لاحقاً وأعيد إلى إسبانيا، ثم فتحت السلطات الإسبانية ملفاً إدارياً في 14 مارس/آذار 2022، لطرده بسبب خرق البند أ بالفقرة الأولى من المادة 54 من قانون الهجرة رقم 4 لعام 2000، بالزعم أن محمد بن حليمة اشترك في "أنشطة تتعارض مع الأمن العام، أو قد تضر بعلاقات إسبانيا مع الدول الأجنبية". واستندت السلطات الإسبانية في تبرير فتحها ملف طرده إلى صلته المزعومة بحركة "رشاد" السياسية المعارضـة، التي أدرجتها الجزائر، في 6 فيفري/شباط 2022، في قائمة الجماعات الإرهابية. وأدّعت السلطات الإسبانية أن حركة "رشاد" تهدف إلى اختراق المجتمع الجزائري

بزرع شباب متطرفين، لتنظيم الاحتجاجات ضد الحكومة الجزائرية، وخلصت إلى أن الناشط محمد بن حليمة كان عضواً بجماعة إرهابية. ومع ذلك، لم تقدم السلطات الإسبانية أي دليل على ممارسة الناشط للعنف، أو دعوته إلى الكراهية، أو اضطلاعه بأي أعمال أخرى يمكن اعتبارها من أعمال "الإرهاب"، وفقاً للتعريف المقدم من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحماية حقوق الإنسان خلال مكافحة الإرهاب. ويبدو أن السلطات الإسبانية لم تأخذ بعين الاعتبار السياق الذي توجّه فيه السلطات الجزائرية تهمّاً زائفة متعلقة بالإرهاب والأمن الوطني على نحو متزايد إلى النشطاء المسلمين ومدافعي حقوق الإنسان والصحفيين منذ أفريل/نيسان 2021.

وفي 27 ديسمبر/كانون الأول 2021، حذّر المكلّفون بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، من أن تعريف الإرهاب في قانون العقوبات الجزائري لا يتسم بالدقة على نحو بالغ، ويقوض حقوق الإنسان. وأشاروا إلى أن إجراء التسجيل في قائمة الإرهاب الوطنية لا يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأعربوا عن بواعث قلقهم من أنه قد يفضي إلى وقوع تجاوزات.

وفي حوالي الساعة السابعة من مساء 24 مارس/آذار 2022، أبلغ محامو محمد بن حليمة بقرار طرد موكلهم، وتقديموا على الفور بطلب لدى المحكمة الوطنية الإسبانية يلتمسون فيه اتخاذ تدبير مؤقت بوقف ترحيله، لكنه قُوبل بالرفض؛ ومع ذلك، تبيّن لاحقاً أن الناشط كان على متن طائرة متوجهة إلى الجزائر تحت الحراسة في ذلك الوقت.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية يمكن استخدام لغة بلدكم ويرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: **11 جويلية/تموز 2022** ويرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: محمد عزوز بن حليمة (صيغ المذكر)